الحل أن نكون مع المدرس لا ضده

الأمناء/ كتب/ سالم الفراص

قبل هذه اللحظة كان بمقدور أيٍّ كان، وبدون أن يبذل جهدا ما يذكر، أن يجدني من بين الناس الأكثر استعدادا لتصدر الهجمة على المدرسين الذين أعلنوا، وما يزالون يواصلون الإضراب عن التدريس، وتعطيل العملية التربوية التعليمية؛ بغية إرغام الحكومة التجاوب في تلبية مطالبهم المتمثلة برفع رواتبهم وإحقاق حقوقهم وتحسين معيشتهم. لا، بل ربما وجد عندي الكثير من الدوافع والمبررات لكيل التهم والاستعداد لا للاصطفاف ضد المدرسين وإنما إلى تخوينهم أيضا وإدراجهم في خانة مرتكبي الكبائر ضد الإنسان والوطن والأجيال الحالية والقادمة.

أقول: إن هذا ما كان عليه أمري قبل يوم أو أقل من سطر كلماتي هذه، وتحديدا بعد أن تسنت لي الفرصة بأن أخرج من أسر توهماتي السابقة تلك، بمجرد اجتماعي ببعض المدرسين الذين كانوا قد سمحوا لي بداية مشكورين أن (أفش خلقي) في وجوههم، وأن أنفث كل حماقاتي المخزونة في ذهني حول مسألة إضرابهم، ليبدأ دوري بعدها في الإنصات لحديثهم الذي انساب من أفواههم بمرارة، باسطين ما تراكم في صدورهم من أوجاع

وآلام ومعاناة لا تحد.

قال أولهم: "لا أعتقد بأن هناك من يجهل إن لنا كمدرسين أسر وأبناء يريدون أن يتعلموا ويأكلوا ويشربوا مثلهم مثل غيرهم.. فقد مسنا الضر من الإضراب ما مس غيرنا إن لم يكن أشد منهم وأنكى، فإقدامنا على الإضراب عن التدريس هو آخر ورقة كانت قد تبقت لدينا بعد أن استنفدنا كل الوسائل والطرق المتوفرة والممكنة لنيل حقوقنا دون جدوى، فكان لا بد لنا كي نعيش ونقوم بمسؤولياتنا الملقاة على عاتقنا كبشر وكمدرسين أن نتمسك بآخر ورقة لدينا وهي الإضراب عن العمل".

قال آخر: "تصور أنني خريج كلية التربية ولي خدمة خمسة عشر عاما وراتبي اليوم لا يتجاوز السبعين ألف ريالا، ولي زوجة وأربعة أولاد، فقل لي بالله كيف أستطيع بهذا الراتب - إذا أردت أن تسميه مجازا راتبا - أن أعيل أسرتي ولو على الكفاف لأقل من أسبوع فضلا عن قيامي بمواجهة تكاليف علاجهم وملبسهم وأقل القليل من حاجياتهم؟!".

قال ثالث: "أما أنا فخدمتي في مهنة التدريس لا تقل عن عشرين عاما، وراتبي هو نفس راتب زميلي، والذي إلى جانب ما يمكن قوله وإضافته لعدم كفايته لي وحدي في تناول وجبة فطور ومواصلات ذهابا وإيابا من وإلى المدرسة لأكثر من عشرين يوما دون أن أفي بأي شيء تجاه أسرتي وأولادي".

وواصل: "لا، لا أدري هل يعرف كل من انبرى ليتهمنا ويلعننا اليوم إن هذا هو وضعنا الذي انتهينا إليه وأن هناك مدرسين لا يملكون غير بدلة واحدة يذهبون بها إلى المدرسة طوال أيام السنة الدراسية، وإن هناك آخرين لا يكفوا عن مواصلة البحث عن أعمال مهما كانت مرهقة ومزعجة ليتغلبوا على بعض متطلبات المعيشة لهم ولأسرهم، وإن هناك مدرسين يذوي أولادهم تحت وطأة الجوع والمرض دون أن يجدوا قيمة الكشف عند أقل العيادات تعرفة، ومنهم من لا يجد مسكنا يستطيع أن يجد راحته فيه وأن يقوم بحفظ أوراقه أو تحضير دروسه"..

ومنهم.. ومنهم.. حجج وحقائق دامغة جعلتني أتحول من مستنكر إلى مؤيد، ومن رافض إلى مرحب .

فما عدت وأنا أستمع لهم بقادر على متابعة الاستماع لكل ما يقولونه ويدفعون به عن أنفسهم ما لحق بهم من تنكيل وتنكر وجحود، لأنني كنت قد أخذت أنكمش خجلا بسبب ما كان لدي من تصور سابق مغلوط عن هذه الفئة المنسية في حياتنا والتي باتت تقبع أسفل السلم الوظيفي راتبا واهتمامها وتقديرا ومكانة.

كنت أشبه ما أكون في غيبوبة انتابتني على حين غرة وأنا أحاول مواصلة الإنصات لما يمكن أن يقوله المدرس دفاعا عن وجوده ونفسه وسلامة مسؤوليته.

غيبوبة أخذت إفاقتي منها تقربني أكثر فأكثر من حقائق صادمة من المعيب والمخزي إدارة ظهورنا عنها.

أولها أن على المدرسين كي أن لا يفقدوا آخر ما تبقى لهم من حق في الحياة والبقاء وأن يواصلوا إضرابهم حتى ينالوا حقوقهم المادية والمعنوية.

وعلى كل من في المجتمع من موظفين حكوميين وعسكريين ومدنين أن يتجهوا إلى الشارع موسعين من دائرة الإضراب دعما وإنصافا للمدرس الذي بتنا قاب قوسين أو أدنى من نسيان وفقدان دوره ومكانته في الحياة والمجتمع.

كما أن على المدرس ان يستصرخ كل من حوله أو له علاقة به من آباء وأسر وطلاب لوقف التعليم في المدارس الخاصة التي استنفرت تستثمر إضراب المعلمين في المدارس الحكومية لصالحها وعلى حساب أوسع قطاعات الشعب فقرا وحرمانا، ولمزيد من زرع وتراكم عوامل إفشال العملية التعليمية وتعقيد مسيرتها وإفراغها من محتواها، وهو ما يحتم على الجميع التنبه لهذا الخطر الداهم المتمثل في تضييق سبل خلاص المعلم ومحاصرته بجملة من الإحباطات المتعمدة وتعريضه للمذلة والمهانة لمنعه من تأدية دوره ورسالته على الوجه الأكمل .

وعلى المجتمع أن لا يتوانى في مسارعة الاصطفاف إلى جانب المعلم لاسترداد كافة حقوقه المصادرة عنوة والمغيبة عن قصد ودون سابق إنذار.

فالجميع اليوم، دون استثناء، مطالب بأن يبادر إلى الانضمام إلى جانب المدرس لا بقصد نيلهم لحقوقهم وحسب بل عليهم أن يدركوا أنهم بذلك إنما ينضمون إلى جانب مستقبل الأجيال القادمة وسعادتهم وتقدمهم ونماء وازدهار وطنهم.

إعلان مناقصة رقم (٦) لسنة ٢٠٢٠م

والخاصة بشأن توريد (٣٠٠) أسطوانة إطفاء مضغوطة مع قطع الغيار الخاصة بها

تعلن: مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية - ميناء عدن عن رغبتها في إنزال المناقصة العامة رقم (٦) لسنة ٢٠٢٠م الخاصة بتوريد (٣٠٠) أسطوانة إطفاء مضغوطة وقطع الغيار الخاصة بها والتي سيتم تمويلها من المصدر: (بتمويل ذاتي).

- فعلى الراغبين المشاركة في هذه المناقصة التقدم بطلباتهم الخطية خلال أوقات الدوام الرسمي إلى العنوان التالي: مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية (ميناء عدن) - المركز الرئيسي - بجانب فندق الهلال - م/التواهي - محافظة عدن / الإدارة العامة للمخازن والمشتريات والمناقصات - إدارة المناقصات - سكرتير لجنة المناقصات - تلفاكس: ٠٢-٢٠١٥٤١ -٩٦٧ + تلفون رقم: ٠٢-٢٠٠١٦٨-٩٦٧ + لشراء واستلام وثائق المناقصة نظير مبلغ وقدره (١٠,٠٠٠) ريال يمني لا يرد.

وآخر موعد لبيع الوثائق هو يوم الأحد تاريخ ٤/١٠/٢٠٢٠م.

- يقدم العطاء من أصل ونسختين في مظروف مغلق ومختوم بالشمع الأحمر إلى عنوان المؤسسة المحدد ومكتوب عليه اسم الجهة والمشروع ورقم المناقصة واسم مقدم العطاء وفي طيه الوثائق التالية:

١- ضمان بنكي غير مشروط وغير قابل للإلغاء بنفس نموذج الصيغة المحددة في وثائق المناقصة بمبلغ مقطوع وقدره ($٢٣٠) أو ما يعادله صالح لمدة (١٢٠) يوما اعتبارا من تاريخ فتح المظاريف، أو شيك مقبول الدفع صادر من بنك معتمد من قبل البنك المركزي اليمني.

٢- صورة من شهادة ضريبة المبيعات سارية المفعول + البطاقة الضريبية سارية المفعول.

٣- صورة من البطاقة التأمينية سارية المفعول + البطاقة الزكوية سارية المفعول.

٤- صورة من شهادة مزاولة المهنة سارية المفعول.

٥- صورة من السجل التجاري ساري المفعول.

٦- توفير عينات مطابقة للمواصفات.

٧- الالتزام بتوفير البطائق غير منتهية.

تستثنى الشركات الأجنبية من تقديم الشهادات والبطاقات المشار إليها آنفا ويكتفي بتقديم الوثائق القانونية المؤهلة الصادر من البلدان التي تنتمي إليها تلك الشركات.

- فترة سريان العطاء (٩٠) يوما اعتبارا من يوم فتح المظاريف.

- يجب تقديم العطاءات إلى سكرتير لجنة المناقصات.

- آخر موعد لاستلام العطاءات وفتح المظاريف هو الساعة (١١:٠٠ صباحا) من يوم (الأربعاء) الموافق ٧/١٠/٢٠٢٠م ولن تقبل العطاءات التي ترد بعد هذا الموعد وسيتم إعادتها بحالته المسلمة إلى أصحابها.

- سيتم فتح المظاريف بمقر المؤسسة (في قاعة التسويق والإعلام) بحضور أصحاب العطاءات أو من يمثلهم بتفويض رسمي موقع ومختوم.

- يمكن للراغبين في المشاركة في هذه المناقصة الاطلاع على وثائق المناقصة قبل شرائها خلال أوقات الدوام للفترة المسموح بها لبيع وثائق المناقصة لمدة (٢٧) يوما من تاريخ نشر أول إعلان أو عن طريق زيارة موقعنا الإلكتروني للمؤسسة:

www.portofaden.net